

تقرير

«إندبندنت»: تركيا والسعودية تدعمان «القاعدة»

بعنوان «تركيا والسعودية تصدمان دولاً غربية بدعم جهاديين معارضين للأسد»، نشرت صحيفة «ذي إندبندنت» البريطانية أمس تقريراً يشير صراحة إلى تورط تركيا والسعودية المباشر بدعم المجموعات المتطرفة والتابعة لتنظيم «القاعدة» المقاتلة في سوريا.

مراسل الصحيفة كيم سينغوبتا، استند في تقريره الى كلام «رسميين ودبلوماسيين ومقاتلين» ليعلم أن كلاً من السعودية وتركيا «تنشطان بدعم جيش الفتح، وهو تحالف يضم مجموعات متطرفة، من بينها تلك التابعة لتنظيم القاعدة». سينغوبتا أشار الى أن ما تقوم به هاتان الدولتان حليفنا الغرب الأساسيتان في المنطقة، «أقلق حكومات غربية»، إذ إن «دعمهما لمجموعة، تلعب فيها جبهة النصرة التابعة للقاعدة دوراً قيادياً، يتناقض أيضاً مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تعارض بحزم تسليح وتمويل جهاديين متطرفين في الحرب السورية». ومن شأن ذلك أيضاً أن «يهدد مشروع باراك أوباما الأخير بتدريب مقاتلين معارضين موالين للغرب»، على حد قول الكاتب. والى جانب ارتباطها المباشر بـ«القاعدة»، يشير التقرير الى أن «تنظيم القاعدة في بلاد الشام - جبهة النصرة» يتنافس مع داعش ويشاركها الأهداف ذاتها بإنشاء خلافة أصولية.

سينغوبتا نقل عن دبلوماسيين قولهم إن هذا «النهج المشترك التركي - السعودي هو وليد اتفاق أبرم في بداية آذار الماضي عندما التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز في الرياض». «أردوغان قال للمسؤولين السعوديين إنه في ظل غياب التدخل الغربي في سوريا، وخصوصاً فشل الغرب بفرض منطقة حظر جوي، يجب على دول المنطقة أن تتوحد ونقود عملية دعم المعارضة في سوريا»، أضاف الكاتب.

مقال «ذي إندبندنت» لفت الى أن المسؤولين الأتراك «يعترفون بأنهم يمدون قيادة جيش الفتح في إدلب بمساعدات لوجستية واستخباراتية»، وأضاف أنه «على الرغم من نفي المسؤولين الأتراك تقديم مساعدة مباشرة للنصرة إلا أنهم يُقرّون بأنها قد تكون إحدى المستفيدين».

إذاً، «السعودية ترسل المال والسلاح وتركيا تسهل مرورها» حسب رسميين ومقاتلين، وهنا يخلص سينغوبتا إلى القول إن ذلك «النهج التركي - السعودي المشترك يظهر مدى تعارض مصالح» هاتين الدولتين وحلفائهما في المنطقة (مع مصالح واشنطن في سوريا).

(الأخبار)

(الناضول)



وأكثر ما أفرزته الأزمة أنها «أثرت بشكل سلبي وكبير على عدالة التوزيع، فقد أفرزت وتفرز فئة قليلة من المنتفعين والمستفيدين منها، في مقابل الجزء الأكبر من السكان في كل أنحاء سوريا، الذي يعاني من تدهور كبير في حالته المعيشية». يفضل الدكتور القش إعادة ترتيب أجزاء الصورة المتشكلة خلال سنوات الأزمة، فيبين أن تداعيات الأزمة الاقتصادية «قادت إلى حدوث ثلاثة متغيرات مهمة في تركيبة إنفاق السوريين. فالمتغير الأول تمثل بما يسمى بتبديل مستوى الإنفاق ومركبات الاستهلاك. فالعائلة، تحت ضغط محاولتها الموازنة بين الموارد والنفقات أعادت النظر بأنماط الاستهلاك لتستغني عن بعضها لمصلحة البعض الآخر». أما المتغير الثاني فيتعلق بتوجه العائلات السورية إلى «استهلاك جزء من مدخراتها أو كلها بغية تغطية العجز الحاصل بين دخلها وإنفاقها، تماماً كما تفعل الدولة. وللأسف طول الأزمة جعل البعض يستنزف مدخراته ويعاني من ضائقة مالية تراها اليوم بوضوح». ويعبر المتغير الثالث مباشرة عن حدة الضائقة المعيشية للعائلات التي «توقفت تلقائياً عن الإنفاق على أنماط استهلاكية معينة، ليس لأنها لا تريدها، بل لأنها لا تستطيع تحمل تكلفتها».

وهكذا يمكن الاستنتاج أن الإنفاق على التسلية والترفيه والتسوق والبذخ أحياناً مرتبط بشريحتين اجتماعيتين استفادت من الأزمة بطريقة مختلفة. فالشريحة الأولى حافظت على دخلها وزادت عليه بفعل استثمارها في إفرزات الأزمة واستغلالها للظروف الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها. وهذه الشريحة تشمل كثيراً من الأغنياء وأصحاب الأعمال والأنشطة الاقتصادية والخدمية. أما الشريحة الثانية، فقد ظهرت مع الأزمة وراكمت ثروات هائلة جراء انخراطها في «اقتصاديات العنف»، ولذلك كان من الطبيعي أن يقابل تلك الزيادة في الدخل والثروات زيادة في الإنفاق. وكما يرى عميد المعهد العالي للدراسات السكانية، فمن بين وسائل الاستجابة للأزمة «هناك استجابة غير طبيعية وتتمثل في التكيف على حساب الآخر، والشريحة الممارسة لهذا النوع من الاستجابة لم تختلف عليها أوضاع ما بعد الأزمة عما قبلها».

من طعام وشراب، ثم احتياجاتهم العامة من تعليم وصحة». وعلى ذلك، إن الحالات التي يتبدى فيها الفقر بعد أربع سنوات من الحرب كثيرة، فالعائلات التي يمكن أن توفر أبسط احتياجاتها من الغذاء عبر معونات الإغاثة التي تحصل عليها، كما يحاول بعض المسؤولين الإيحاء بذلك رداً على نسب الفقر المعلنة، تعاني هي الأخرى فقراً من نوع آخر يتعلق بنوعية الغذاء وكميته، أو بمدى حصول أفرادها على التعليم، أو الرعاية الصحية المناسبة، أو بمدى حصولها على مياه نظيفة... وغيرها.

الانطباع الأول

إذاً، لا الحرب ولا الفقر استطاعا أن ينالا من استمرار أنماط استهلاكية معينة قوامها الإنفاق والبذخ. فعلى مقربة من بعض الجهات المشتعلة في العاصمة دمشق والمدن الرئيسية، تزدهم العديد من المقاهي والمطاعم السياحية بزبائنهم، تماماً كما هو حال الأسواق الشعبية التي لا تخلو من المتسوقين رغم أسعار سلعتها وموادها، التي ارتفعت أضعاف ما كانت عليه قبل الأزمة، ولا ننسى كذلك حفلات الزواج التي هي في بعضها تأتي على شاكله «ألف ليلة وليلة». وهنا يجزم الباحث محشي بأن «نسبة الفقر تشمل جميع المناطق في سوريا، الأمانة وغير الأمانة، وهناك محافظات منكوبة بالكامل، لكن هذا لا يعني عدم وجود نشاط اقتصادي في المناطق الأمانة، إذ إن الكثير من الأسر تسعى إلى تأمين حد الكفاف. أما الإنفاق على التسلية والتسوق، فهذا يقتصر على نسبة قليلة من السكان التي استطاعت التأقلم مع الأزمة من خلال توفير فرص عمل بديلة أو الاعتماد على التحويلات الخارجية. كذلك توجد أيضاً مظاهر للإنفاق الترفي في بعض الأماكن يمكن فهمها من خلال ازدياد عدد المنتفعين من اقتصاديات العنف، سواء بنحو مباشر أو غير مباشر».

أكثر التقديرات تفاؤلاً تؤكد أن معدل الفقر لا يقل عن 65%

هو الدخل. فالاتجاه العالمي هو لقياس الفقر وفق مؤشرات وأبعاد متعددة تتعلق بالدخل، الإنفاق، الصحة، التعليم... وغيرها، لا بل إن الفجوة بين الذكور والإناث تدخل كمؤشر أيضاً، لكن القش يعود للتذكير بأن «الجميع يعترف في النهاية بأن الجوهر الأساسي للفقر هو الدخل، فالغاية الأساسية للبشر تلبية احتياجاتهم الرئيسية

75 ألف ليرة سورية شهرياً، ومع فقدان جزء كبير من معيلي الأسر لأعمالهم كمصدر رئيسي للدخل وتالياً للإنفاق، يصعب على الكثير من الأسر الوصول إلى هذا الخط». من جانبه يؤكد عميد المعهد العالي للدراسات السكانية في جامعة دمشق الدكتور أكرم القش، أن الفقر «لا يمكن قياسه بمؤشر واحد أو اثنين، أو التعبير عنه بمؤشر واحد



تقرير

تفجيراً حمص بتوقيت «الساعة»: 4 شهداء و28 جريحاً

مرح ماشي

تسارع نبض الحمصيين، ملتفتين نحو مصدر الصوت الهائل الذي هز المدينة. ولتبدأ، يانا ليلا، ابنة الثلاثين عاماً، اتصالاتها، بهدف الاطمئنان على الناس في موقع التفجير الإرهابي. التفجيرات عادت بهيئة مختلفة، هذه المرة. دراجة نارية مفخخة انفجرت في وجه مدني المدينة الحزينة، فقلبت يومهم قهراً. «دراجة نارية... ربما الخسائر أقل من انفجار سيارة مفخخة»، هكذا قالت يانا في نفسها، أسوة ببقية الحمصيين. لم يسعف الخيال الفتاة الناشطة في المجال الإنساني والخدمي، بحكم عملها، أن الانفجار الأخير، في شارع الأهرام القريب من منزلها، سيغير حياة العائلة كلها، عندما يخطف رب الأسرة، هاشم ليلا، الذي

يكاد يدخل السبعين من عمره في هدوء وصحة جيدة. ولم تتوقع أن عملها في خدمة عائلات الشهداء والمصابين، وفخر والدها الدائم بنجاحها، لن يمنع أن تتحول، بدورها، إلى ابنة شهيد، كانت قبل يوم واحد تستعد لزفافها، لتطمئن قلب الأب الطيب وتسمع دعواته. شهيد، وعدة جرحى، حصيلة الانفجار الأولية، الذي ضرب شارع الأهرام. تصل إلى أسماع سكان الحي أخبار تفجير دراجة نارية أخرى في حي الزهراء، شرقي المدينة، ما أدى إلى حصيلة خسائر بشرية مشابهة للأولى. الحمصيون هرعوا إلى استنفاد بعضهم بعضاً. المستشفيات غصت بزوارها المتناحسين، لتصل الحصيلة النهائية للخسائر البشرية، جراء التفجيرين، إلى 4 شهداء و28 جريحاً، فتنام المدينة على الهم والحزن، وعبارات التذمر

لا تنتهي: «الآن ينتهي قدر الموت اليومي في حمص؟». يربط المواطنون التفجيرين بمشروع التسوية في حي الوعر (غربي مدينة حمص) الذي كان يطبخ بهدوء بين ممثلين عن الدولة ووجهاء من الحي المشتعل. التفجيرات الإرهابية والصواريخ على موعد مع المدينة قبل كل

محافظ حمص: التفجيرين لم يهدفا إلى التأثير في تسوية الوعر

تسوية تشهدها أحيائها، وهذا ما عهدته خلال مراحل تسوية حمص القديمة. معارضو تسوية الوعر أكثر، أبرزهم أكثر الفصائل المقاتلة في الحي تشدداً، إذ يبذلون كل جهد لعرقلة التوصل إلى اتفاق. محافظ حمص طلال البرازي أكد في حديث لـ«الأخبار» أن التفجيرين «لم يهدفا إلى التأثير على تسوية الوعر، ولا سيما بعد إعلان داعش مسؤوليتها عنهما». وتابع: «التفجيرين كانا رداً وحشياً على احتفالية الساعة، التي جرت منذ يومين». وبلغت إلى «وصول المسلحين إلى مرحلة من العجز عن تفخيخ السيارات، ما اضطرهم إلى تفخيخ دراجات نارية، باعتبار حركتها أسهل وتفتيشها أقل دقة». وأصدر البرازي أمس «قراراً يمنع مرور الدراجات النارية ضمن المدينة، وتوقيفها تحت طائلة الحجز».